

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق نظام المنظمة العربية للثروة المعدنية
بين حكومات الدول العربية الموقع في مدينة الرباط
بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاق نظام المنظمة العربية للثروة المعدنية بين حكومات
الدول العربية الموقع في مدينة الرباط بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٧ ، وذلك مع
تحفظ بشرط التصديق ما

مدراسة الجمهورية في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٩٧ (٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧)

حسني مبارك

نظام المنظمة العربية للثروة المعدنية

إن حكومات الدول العربية الموافقة على هذا النظام إدراكاً منها لأهمية
الثروة المعدنية في الاقتصاد العربي بصفة خاصة والعالمى بصفة عامة ،
وخطاً الاعتبار اتساع رقعة الدول العربية وتنوع إظهارها الجيولوجى ،
والتالى ثرواتها المعدنية . وإيماناً منها بأن تنسيق جهود الدول العربية
في مجال الثروات المعدنية على أساس من التعاون المشترك سوف يدعم
نشاطات هذه الدول ويؤدي إلى إبراز الأهمية الكبرى للقطاع المعدنى
للدول العربية ، فقد اتفقت على النصوص التالية لتكون نظاماً للمنظمة
العربية للثروة المعدنية وتدعو باقى الدول العربية إلى الانضمام إلى هذه
المنظمة والتصديق على نظامها .

(المادة الأولى)

(المنظمة ومقرها)

(أ) تشكّل المنظمة العربية للثروة المعدنية وتكون لها الشخصية الاعتبارية
المستقلة . تتمتع جوازاً استشارياً وتقوم على تحقيق الأهداف
النصوص عليها في هذا النظام .

(ب) يكون مقرها الرئيسى بمدينة الرباط بالملكة المغربية ويجوز لها
أن تفتح مكاتب أو فروعاً في أى قطر عربى آخر حسب
مقتضيات الحاجة .

(المادة الثانية)

الأهداف

تهدف المنظمة إلى الإسهام في تحقيق التعاون والتفسيق بين مختلف
الأجهزة والمنظمات الإقليمية والوطنية العربية العاملة في مجال الثروة المعدنية
بقية تنسيق السياسات التعدينية بين الدول الأعضاء ، وكذا تبادل
المعلومات وجمع البيانات وإعداد الدراسات ، وإصدار مجلة تعنى بشئون
النشاط المعدنى في العالم العربى ، ودراسة إمكانيات إنشاء مشروعات
تعدينية مشتركة والترويج لها بالتعاون مع الحكومات العربية والمهيات
العربية والدولية المختصة وعقد المؤتمرات والندوات بين الدول الأعضاء
ومناعة تنفيذ توصياتها .

(المادة الثالثة)

العضوية

يكون حق العضوية في المنظمة لكل من :

- (أ) الدول العربية المؤسسة للمنظمة والموقعة على هذا النظام .
- (ب) باقى الدول العربية شريطة أن تودع في مقر المنظمة وثائق
تصديقها على هذا النظام .

(المادة الرابعة)

الاختصاصات

تختص المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء بشأن على طلبهم ، ومساهمة
بالوسائل المتاحة في تحقيق أهدافها ، وتعمل على تنسيق العمل العربي في
مجالات الثروة المعدنية ولاهتمام خاصة بالتجالات العلمية منها والتكنولوجية
والتكوين المهني ، وعقد المؤتمرات والندوات بين الدول الأعضاء وتبادل
التجارب القيام بالدراسات اللازمة في المجالات المذكورة ، ومنها ما يتعلق
بتنسيق الإنتاج والأسعار والتصدير والإستيراد .

(المادة الخامسة)

مصادر المنظمة

تتكون الموارد المالية للمنظمة من مساهمة الدول الأعضاء بنسب
متساوية وأى مصادر أخرى يقبلها المجلس الوزارى .

(المادة السادسة)

الهيكل التنظيمي

تتكون المنظمة العربية للثروة المعدنية من

- (أ) المجلس الوزارى .
- (ب) الأمانة العامة .

(أ) المجلس الوزارى

أولاً : تشكيلة :

١ - يتكون المجلس الوزارى من ممثلين للدول الأعضاء بالمنظمة ويعين
كل حكومة عضواً يمثلها في المجلس الوزارى عن أن يكون الوزير المعنى
في شئون الثروة المعدنية أو المسئول عنهم أو من ينيبه .

(المادة التاسعة)

(أ) يصادق على هذا النظام من طرف الدول العربية الموقعة عليه طبقاً لأحكامها وتودع وثائق التصديق لدى وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية بالملكة المغربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة عربية وتبلغه إليها .

(ب) يعمل بهذا النظام بمجرد إيداع وثائق المصادقة عليه لدى الوزارة المكلفة بالشئون الخارجية بالملكة المغربية من طرف خمس دول عربية وتولى وزير التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية بالملكة المغربية دعوة الدول الأعضاء لعقد الاجتماع التأسيسي للمنظمة .

(ج) يقوم الوزراء المختصون نيابة عن حكوماتهم بالتوقيع على هذا النظام .

(د) حرر هذا النظام باللغة العربية في الرباط من نسخة أصلية تحفظ لدى وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية وتسلم منها صورة طبق الأصل لكل من الدول الأعضاء :

- المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية -
- الجمهورية التونسية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية -
- المملكة العربية السعودية - الجمهورية العراقية الشعبية .
- دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية
- جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية - منظمة التحرير الفلسطينية

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ بشأن الموافقة على اتفاق نظام المنظمة العربية للثروة المعدنية بين حكومات الدول العربية الموقع في مدينة الرباط بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٥ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية المصرية اتفاق نظام المنظمة للثروة المعدنية بين حكومات الدول العربية الموقع في مدينة الرباط بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٥ ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/٢٢

محمد إبراهيم كامل

٢ - لعضو المجلس الوزاري أن يصطحب معه عدداً من الخبراء للاستشارة في الاجتماعات .

٣ - يتناول الأعضاء رئاسة المجلس الوزاري سنوياً .
ثانياً : اختصاصاته :

- ١ - المجلس الوزاري هو السلطة العليا للمنظمة .
- ٢ - يحدد المجلس الوزاري السياسة العامة والخطوط الرئيسية لعمل المنظمة وفقاً للبرنامج الزمني الذي تضعه لتحقيق أهدافها ويتخذ القرارات بشأن البرامج التي يقدمها إليه الأمين العام .
- ٣ - يدرس المجلس الوزاري برنامج العمل للمنظمة وتقدير الميزانية كما يتخذ القرارات اللازمة بشأنها وتعد الميزانية عن عام كامل من أول يناير إلى آخر ديسمبر من كل عام .
- ٤ - يدعو الدول الأعضاء إلى عقد ندوات متخصصة على النطاق العربي في مختلف مجالات الثروة المعدنية ويجوز له أن يدعو إلى الندوات للدول العربية غير الأعضاء والعلماء المتخصصين من الدول العربية والأجنبية بوصفهم مراقبين .
- ٥ - يعين المجلس الوزاري الأمين العام للمنظمة والأمين العام المساعد ويحدد اختصاصاتهما .

ثالثاً : التصويت :

لكل دولة عضو صوت واحد في المجلس الوزاري وتتخذ القرارات بالأغلبية .

رابعاً : نظام العمل :

- ١ - يجتمع المجلس الوزاري في دورات عادية مرة كل سنة ويجوز له أن يجتمع في دورات غير عادية بناء على طلب مقدم من رئيس المجلس أو بناء على طلب مقدم من ثلث عدد الدول الأعضاء على الأقل تبين فيه الأسباب الداعية للاجتماع والموضوعات التي يراد بحثها .
- ٢ - الأمانة العامة :

تقوم المنظمة بأمانة عامة يرأسها الأمين العام لتنظيم ومتابعة أعمال المنظمة ويحدد المجلس الوزاري اختصاصات وسلطات الأمانة العامة في لائحة داخلية .

(المادة السابعة)

الأمين العام مشروع الميزانية السنوية للمنظمة ويقدمه إلى المنظمة في بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لإقراره فإذا لم تقرر المنظمة للميزانية الجديدة قبل بداية السنة وجب العمل بميزانية السنة السابقة على أساس شهري إلى أن تقرر المنظمة الميزانية الجديدة .

(المادة الثامنة)

يجوز للمنظمة أن تدعو من تراه مناسباً من المنظمات العربية والهيئات والشركات العربية ذات العلاقة لحضور اجتماعاتها بصفة مراقبين .